

## التقرير السادس والعشرون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

### أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٩٤ (٢٠٠٧)، الذي مدد مجلس الأمن بموجبه ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وطلب فيه ميني أن أقدم بانتظام تقارير عن التطورات الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويغطي هذا التقرير الفترة المنقضية منذ صدور تقرير الأخير المؤرخ ٢ نيسان/أبريل (S/2008/218) الممتدة من ٢٥ آذار/مارس إلى ٢٠ حزيران/يونيه.

### ثانيا - الحالة الأمنية

٢ - ظلت الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بصفة عامة تتسم بالهشاشة. وفي كيفو الشمالية، كان هناك انخفاض في عدد انتهاكات وقف إطلاق النار التي وثقتها البعثة. بيد أنه كانت هناك أيضا زيادة ملحوظة في عدد الهجمات ضد أهداف مدنية، من بينها منظمات غير حكومية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ففي ٤ حزيران/يونيه، أسفر هجوم للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا على المشردين داخليا في كينياندوني عن مقتل ثلاثة أشخاص وجرح ٢٠ آخرين. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت هذه القوات وائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين مهاجمة مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قرب بحيرة إدوارد في منطقة روتشورو الشمالية. ووردت أنباء عن وقوع أحداث أمنية أخرى ترتبط بمحاولات من الجماعات المسلحة لإحكام سيطرتها على مساحات أوسع قبل فك الاشتباك. وثمة ادعاءات بأن المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب يواصل تجنيد وتدريب المقاتلين، في حين يبدو أن احتمالات جني منافع من إعادة الإدماج أحييت جماعات غير معروفة كثيرا أو ليست ذات شأن أو شجعت عودة ظهورها، فكثفت هذه الجماعات



التجنيد. وفي غوما، تزايدت منذ آذار/مارس الهجمات العنيفة على الأفراد وعمليات السطو المسلح والاعتقالات.

٣ - وتزايد انعدام الأمن في كيفو الجنوبية، وبخاصة في الأقاليم النائية، ووقعت أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير عمليات سطو مسلح استهدفت منظمات غير حكومية دولية ومركبات النقل. وقد ساعدت زيادة البعثة لعدد الدوريات وتعزيزها لحراسة مقدمي المساعدة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية على كبح ازدياد الهجمات المسلحة. بيد أن قيام الجماعات المسلحة بإعادة تجنيد مسرّحين من المحاربين السابقين وعناصر أخرى ما زال يساهم في انعدام الاستقرار. ولا تزال القوات الديمقراطية لتحرير رواندا هي السبب الرئيسي لانعدام أمن السكان في إقليمي كاباري ووالونغو. ويتواصل ظهور مؤشرات على وجود صلة في كيفو الجنوبية بين أبناء الماي ماي والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وقد وردت كذلك تقارير مفادها أن القوات الجمهورية الاتحادية تواصل إعادة تنظيم صفوفها وأعمال التجنيد في مناطق المرتفعات.

٤ - أما في الشرق، فقد زادت هجمات جيش الرب للمقاومة على السكان المحليين في منطقة غارامبا بارك والمناطق المحيطة، وكذلك على طول مناطق الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تعرض السكان للسلب والاعتصاب والاختطاف. ومما زاد من تأزّم العلاقات مع السكان المحليين في المقاطعة الشرقية التحرك الموسمي لأبناء قبائل مبورورو لاجتياز الحدود ودخول أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وموقفهم الذي تزايد عدوانيته. وكما ذكر في تقريري السابق، لم تعد الميليشيات تشكل تهديدا خطيرا على الاستقرار في إيتوري، حيث جرى في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨ في حفل حكومي إحياء الذكرى السنوية الخامسة لإحلال السلام في الإقليم. بيد أن وجود أكثر من ٦٠٠٠ مقاتل في المنطقة لم تتم حتى الآن إعادة إدماجهم بشكل مصدر قلق، وتجرى جهود لإعادة إدماج هذه العناصر.

٥ - وفي الكونغو السفلي، تحسنت الحالة الأمنية منذ الاشتباكات العنيفة بين الشرطة الوطنية وأفراد حركة بوندو ديا كونغو في شباط/فبراير وآذار/مارس. ولم يبلغ عن أي أعمال عنف جديدة منذ نيسان/أبريل، وتفيد الأنباء بأن بعض أفراد هذه الحركة أخذوا في العودة إلى ديارهم. بيد أن التوترات الكامنة لا تزال قائمة. وقد شجعت البعثة على استئناف الحوار بين قادة المقاطعة والسلطات، في الوقت الذي أعادت فيه البعثة أيضا تأكيد دعم الأمم المتحدة الثابت للسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولسيادة القانون فيها. وفي

غضون ذلك، تحتفظ البعثة في المقاطعة بانتشار عسكري محدود يشمل أربعة مواقع لأفرقة مراقبين عسكريين ووجودا لوحدة شرطة مشكّلة.

٦ - وقد اندلعت مجددا في نيسان/أبريل الماضي في بوروندي أعمال قتال واسعة النطاق بين قوات الدفاع الوطنية البوروندية وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، مما أثار مخاوف من أن تمتد أثارها إلى كيفو الجنوبية، وبخاصة على ضوء تقارير لم تتأكد صحتها بشأن وجود تعاون بين هذه القوات والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وكما ذكر في تقرير المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ (S/2008/330) بشأن الحالة في بوروندي، تتولى البعثة، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، رصد الحالة، وقد أجريا أعمال تخطيط للطوارئ للتصدي لأي تدهور كبير محتمل للحالة الأمنية في بوروندي.

٧ - وكانت الحالة الأمنية فيما يتعلق بموظفي الأمم المتحدة عموما هادئة، رغم المظاهرات التي نظمت في كينشاسا ومقاطعة خط الاستواء في أعقاب اعتقال السيناتور بمبا. واستجبت عدة أحداث أخرى لم يكن لها تأثير يذكر على أمن موظفي الأمم المتحدة في منطقة البعثة، وقد شملت موجة عمليات سطو مسلح في كينشاسا، وكذلك إضرابات لموظفي الخدمة المدنية ومظاهرات منخفضة الحدة في جميع أنحاء البلد. بيد أن موظفي الأمم المتحدة المحليين لا يزالون يتعرضون للمضايقة والاعتقال على أيدي قوات الأمن المحلية في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية.

## ثالثا - تنفيذ عمليتي غوما ونيروبي

### عملية غوما

٨ - في نهاية مؤتمر غوما في آخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أنشئت عدة لجان، من بينها اللجنة التقنية المختلطة المعنية بالسلام والأمن، في إطار "برنامج أماني" الذي أنشأته رئاسة جمهورية الكونغو الديمقراطية كإطار عمل شامل لمتابعة بيانات الالتزام التي تم التوصل إليها في المؤتمر. وقد أعلن عن بدء عمل اللجنة في ٣ نيسان/أبريل في غوما وزير الدولة للشؤون الداخلية بحضور ممثلي الشخصي وممثلي فريق التيسير الدولي. وقد ركزت هذه اللجنة، التي يشترك في رئاستها الحكومة والبعثة، على المسائل الإجرائية في البداية، واعتمدت خطة تحدد أهدافها وتقر هياكل اللجنة في المقاطعات.

٩ - واستهل "برنامج أماني" أيضا حملة توعية شاملة لتعريف المقاتلين والسكان المدنيين ببيانات الالتزام و"برنامج أماني"، وكذلك لإعداد العناصر المسلحة لعملية الدمج أو لمراحل عملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج. ولا تزال الحملة جارية، ولكن

فعاليتها لم تتبين بعد، حيث إن الكثيرين من المشاركين في جهود التوعية يقولون إن ثمة معوقات وصعوبات مالية تحول دون السفر إلى أبعد من منطقتي غوما وبوكافو النائيتين.

١٠ - وتنص خطة اللجنة على ضرورة أن يكون جميع أفراد الجماعات المسلحة مستعدين بحلول ٤ تموز/يوليه لعملية الدمج أو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. غير أن هناك مسائل هامة لم تسو بعد، وينبغي تنفيذ ترتيبات عملية للبدء في هاتين العمليتين. وقد شددت الجماعات المسلحة، وبخاصة المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، على دمج قواها في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، في حين تمسكت الحكومة بضرورة أن يتم هذا الدمج وإدماج المقاتلين السابقين في مراكز الدمج خارج المقاطعتين. ولم تعقد اللجنة العسكرية الفرعية التابعة للجنة التقنية المختلطة أي اجتماع حتى الآن، في انتظار تسوية الخلافات القائمة بشأن هذه المسألة ومسائل أخرى بين الحكومة والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب.

١١ - وحتى أسابيع قليلة مضت، كانت المناقشات البناءة لا تزال جارية، بحضور البعثة وفريق التيسير الدولي. وقد شرعت اللجنة الفرعية المعنية بالشؤون الإنسانية والاجتماعية، التابعة للجنة المختلطة، في عملها، وهي تركز الآن على وضع خطة عمل تهدف إلى التخفيف من الظروف الأمنية والمعيشية العصبية للسكان المدنيين. بيد أن المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب دأب بصورة متقطعة على تعليق مشاركته في اللجنة المختلطة، في حين قاطعت القوات الجمهورية الاتحادية أعمال اللجنة. ولم تنجح المناقشات التي أجريت في الآونة الأخيرة في تقريب وجهات النظر المتنافرة أو بلوغ اتفاق بشأن سبل المضي قدماً.

١٢ - ويشكل التمويل تحدياً بالنسبة للجنة المختلطة و”برنامج أماني“ ككل. وكان الجانب الكبير من تكلفة الأشهر الثلاثة الأولى من العملية قد غطاه المانحون الذين ساهموا في مؤتمر غوما. واتفقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تقديم تمويل إضافي، وهناك مانحون آخرون يتوقع منهم أن يساهموا أيضاً. بيد أن اعتماد ميزانية البرنامج تأخر، ولم تخصص الحكومة بعد أي موارد لدعم الهياكل اللازمة لإدامة عملية غوما.

### عملية نيروبي

١٣ - أحرز بعض التقدم المشجع في تنفيذ بلاغ نيروبي. وكانت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قد اعتمدت، تماشياً مع التزاماتها، نهجاً متعدد الأبعاد لتشجيع نزع سلاح عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتسريحهم، وإعادة تمم إلى الوطن، وإعادة توطينهم، وإعادة إدماجهم أو نقلهم إلى أماكن أخرى بعيدة عن منطقة الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ويجمع هذا النهج بين الحوار المباشر مع بعض قادة القوات المسلحة

الرواندية السابقة/منظمة الإنتراهاموي، بمن فيهم قادة اتحاد التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية، وبين جهود أخرى للتوعية وممارسة مزيد من الضغوط العسكرية.

١٤ - وواصل فريق الرصد المشترك، الذي تم إنشاؤه بعد صدور بلاغ نيروبي على مستوى المبعوثين وفرق العمل، مساعدة الأطراف على تنفيذ بلاغ نيروبي. وعقد اجتماعان لاستعراض التقدم المحرز على مستوى المبعوثين في نيويورك في ١٨ نيسان/أبريل وفي روباو برواندا في ٤ حزيران/يونيه. وفي الاجتماع الذي عقد في نيسان/أبريل، أثنى فريق الرصد المشترك على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للتقدم المحرز في الارتقاء بحملة التوعية الموجهة إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، ولكنه لاحظ أن ثمة حاجة لبذل جهود إضافية لتأمين أن تستهدف هذه المبادرات أيضا الرعايا الكونغوليين المرتبطين بالجماعات الرواندية المسلحة. وفي الاجتماع الذي عقد في حزيران/يونيه، تطرق أعضاء الفريق إلى الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بزيادة ضغوطه على قيادة الجماعات الرواندية المسلحة المقيمة في أوروبا وأمريكا الشمالية. وواصلت فرقة العمل التابعة لفريق الرصد المشترك الاجتماعات الأسبوعية في غوما، وقام أعضاؤها بزيارات ميدانية لمعاينة التقدم المحرز في نشر جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مواقع رئيسية لإجراء عمليات محتملة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

١٥ - وبعد سلسلة من الاجتماعات بين المسؤولين الكونغوليين وقادة فصائل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا يسرت عقدها جمعية سانت إيجيديو، تم التوصل إلى اتفاق على عقد مؤتمر في كيسانغاني بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وقادة اتحاد التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية، والتجمع الشعبي الرواندي، وفصائل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وعقدت الحكومة المؤتمر في ٢٦ أيار/مايو. وحضر أعمال المؤتمر نحو ٢٠٠ مشارك، بمن فيهم كبار المسؤولين الكونغوليين، وممثلو القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - اتحاد التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية والتجمع الشعبي الرواندي، والمجتمع الدولي. وأمنت المناقشات الاتفاق على خريطة طريق تقر فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - اتحاد التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية والتجمع الشعبي الرواندي ببلاغ نيروبي بوصفه إطار عمل مناسباً لإعادة مقاتليهم إعادة سلمية إلى الوطن، وأكدت التزام هذه الحركات بأن تقبل طوعاً نزع سلاحها وإعادةها إلى الوطن أو نقلها إلى مكان آخر في إطار ضمانات أمنية من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي. وقد رفضت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة، التي يقال إنها تخضع لسيطرة قادة متشددين يقيمون في أوروبا مثل كاليشت مباروشيماننا وإينياس مورواناشياكا، مؤتمر كيسانغاني وخريطة الطريق على السواء.

١٦ - وبعد فترة وجيزة من انعقاد المؤتمر في كيسانغاني، وضع ممثلو الحكومة، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - اتحاد التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية، والتجمع الشعبي الرواندي طرائق لتنفيذ خريطة الطريق، بما في ذلك مراكز التجميع، وتحديد مناطق تجميع المقاتلين ومعاليتهم في كيفو الشمالية. بيد أنه في حين وافقت الحكومة على تقديم معلومات عن أماكن نقلهم، فإنها واجهت صعوبات بسبب مقاومة المقاطعات لإعادة التوطين المؤقتة لأفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

١٧ - وتقدر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن قرابة ٤٠٠ من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في فصيل اتحاد التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية قد يوافقون على نزع سلاحهم بموجب شروط خريطة الطريق، وأن نحو ٣٠٠٠ شخص، بمن فيهم المعالون، سيلزم نقلهم أو إعادتهم إلى الوطن. وطلبت الحكومة الدعم من البعثة لإعداد المواقع التي ستستقبلهم فيها أو التي سينقلون إليها، والتخطيط لعملية نزع السلاح. وقد تم تشكيل أفرقة عاملة تقنية تضم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والبعثة، والبرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

١٨ - وعملاً ببلاغ نيروبي، واصلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التخطيط المشترك مع البعثة، واتخذت خطوات لزيادة الضغط العسكري على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي هذا الصدد، عين الميجور جنرال لوكاما للإشراف على عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من غوما، ونشرت ثمانى كتائب معينة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في أربعة قطاعات محددة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية تقابل الهيكل التنظيمي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

### التطورات الإقليمية

١٩ - دخل ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي انضمت إليه جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيز النفاذ في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وعُقد الاجتماع الثاني للجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات، التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في برازافيل يومي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو. وأثنى الوزراء على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لما بذلته من جهود لتنفيذ بلاغ نيروبي، ودعوا القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنترهاموي لاغتنام الفرصة لنزع سلاحها والعودة إلى رواندا طوعاً.

٢٠ - ويستمر تحسُّن العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. وتعقد اللجنة الدائمة المشتركة، التي أنشأها البلدان وفقاً لاتفاق نغوردوتو، اجتماعات دورية. واتفق الرئيسان كابيلا وموسيفيني، أثناء اجتماعهما في دار السلام في ١١ أيار/مايو، على الحفاظ

على الوضع الراهن على طول الحدود المشتركة بين بلديهما، في حين كانت اللجنة المشتركة لإعادة ترسيم الحدود تضطلع بعملها. واتفقا أيضاً على النظر في رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين بلديهما إلى مستوى السفراء، وحددا الإعراب عن تصميمهما على وضع نهاية للخطر الذي تمثله القوى الديمقراطية المتحدة/الجيش الوطني لتحرير أوغندا.

٢١ - وعقب هذه المناقشات ومناقشات أخرى جرت لاحقاً، وكذلك على إثر اجتماع عقده رؤساء الأركان من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وجنوب السودان في كمبالا في ٢ حزيران/يونيه، أعلنت جمهورية الكونغو الديمقراطية عن اعتزامها إجراء عمليات عسكرية ضد جيش الرب للمقاومة. وفي ٣٠ أيار/مايو، وقّعت البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية توجيهاً مشتركاً لإجراء عمليات ضد جيش الرب للمقاومة يركز على حماية المدنيين، والسيطرة على جيش الرب للمقاومة، وتيسير نزع سلاح عناصر جيش الرب للمقاومة وتسريحهم وإعادة تم إلى الوطن وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم. وتشمل الخطة نقل كتيبة مشاة أولية تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى "أو أولي" في المقاطعة الشرقية، وإنشاء مركز قيادة تكتيكي مشترك بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في دونغو. ومن المتوقع أن يتبع ذلك نشر كتيبتين إضافيتين من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أن قدرة البعثة على دعم عمليات من هذا النوع بالقوام الحالي للقوة هي قدرة محدودة.

## رابعا - الدعم المقدم لعمليتي غوما ونيروبي

استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٢ - إن تحقيق الاستقرار في المناطق الحساسة، ولا سيما في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، هو أولى النقاط المرجعية الأساسية الواردة في تقرير الرابح والعشرين المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (S/2007/671) والتي صدّق عليها مجلس الأمن. وترتبط هذه النقطة المرجعية مباشرة بثلاث نقاط أخرى هي: القضاء على تهديد الجماعات المسلحة؛ وبسط سلطة الدولة؛ وإصلاح قطاع الأمن. وكما ورد في تقرير الرابح والعشرين السابق، قامت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بوضع استراتيجية لدعم الأمن والاستقرار في شرق البلد. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى الاضطلاع بإجراءات متعاضدة في أربعة ميادين: العنصر السياسي والدبلوماسي؛ والعنصر الأمني والعسكري؛ وبسط سلطة الدولة في المناطق التي كانت تخضع في السابق لسيطرة الجماعات المسلحة؛ وعودة المشردين داخلياً واللاجئين

وإعادة إدماجهم. ويجري تنفيذ العناصر الأولى من الاستراتيجية، ويُتَوَقَّع أن يتواصل تنفيذها حتى أوائل عام ٢٠٠٩.

### العنصر السياسي/الدبلوماسي

٢٣ - فيما يتعلّق بالعنصر السياسي/الدبلوماسي في الاستراتيجية، انصبّ التركيز الأولي للبعثة على دعم المتابعة الكونغولية لمؤتمر غوما. وانضم ممثلي الخاص، بالإضافة إلى الأفراد المدنيين والعسكريين في البعثة، إلى ممثلي فريق التيسير الدولي في تقديم الدعم السياسي والتقني في الوقت المناسب إلى اللجنة التقنية المختلطة المعنية بالسلام والأمن و”برنامج أماني“، مما ساعد في الحفاظ على مشاركة الموقعين على بيانات الالتزام. وسعت اللجنة أيضاً إلى الإطّلاع بانتظام على التقدم المحرز في عملية نيروبي، وتعهّدت بالتحقق من عمليات نزع سلاح الجماعات المسلّحة الأجنبية ومن إعادتها إلى الوطن. ويسرّت البعثة أيضاً مواصلة الحوار بين المنظمات النسائية كجزء من متابعة المؤتمر المعني بكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية في إطار الجهود المبذولة لتعزيز دور المرأة في عملية السلام.

٢٤ - ودعمت البعثة بالفعل تنفيذ الالتزامات الناشئة عن بلاغ نيروبي، فقدّمت دعماً ملحوظاً على كل من المستوى السياسي والعمليّ واللوجستي لأنشطة فريق الرصد المشترك على صعيد المبعوثين وفرق العمل. وبناء على طلب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، قدّمت البعثة دعماً لوجستياً لمؤتمر كيسانغاني، وهي تشارك في جهود المتابعة الرامية إلى نزع سلاح عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ونقلهم أو إعادتهم إلى الوطن طوعاً. ويواصل قائد قوة البعثة أيضاً تيسير عقد اجتماعات دورية بين رئيسي أركان جيشي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

### عناصر سلطة الدولة والعودة وإعادة الإدماج

٢٥ - أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، تكثّفت الأعمال التحضيرية للإجراءات التي ستتخذها الحكومة والبعثة والشركاء الدوليون لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدعم بسط سلطة الدولة في الشرق، وعمليات العودة وإعادة الإدماج التي ستجري في نهاية المطاف. واستُكملت المرحلة الأولى من عملية تحديد شاملة للاحتياجات والمخاطر والجهود القائمة في الممرات ذات الأولوية في كيفو الشمالية، وأوشكت أن تنتهي في إيتوري وكيفو الجنوبية ومانيما وشمال كاتنغا. ويجري وضع مؤشرات للمساعدة في رصد التقدم الملموس المحرز. وستقوم الأفرقة المتكاملة لتخطيط البعثات (بما فيها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية

الكونغو الديمقراطية وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري) في جميع المجالات العملية الخمس بتنسيق المزيد من الأنشطة العملية.

٢٦ - ويعدّ نشر الشرطة المدنية في الشرق مسألة مركزية لسيط سلطة الدولة. وجرى التعجيل بعملية التخطيط لنشر ضباط الشرطة الوطنية الكونغولية في مناطق كانت تخضع في السابق لسيطرة الجماعات المسلحة. وزادت البعثة وجود قوات الشرطة التابعة لها في الشرق من ٩٤ إلى ١٢٥ ضابطاً. وسيركز اثنا عشر منهم على تدريب ٦٠٠ ٢ عنصر من الشرطة الوطنية الكونغولية لنشرهم في الشرق.

### عنصر الأمن

٢٧ - اضطلع بإجراءات ملحوظة من أجل تنفيذ العنصر العسكري/الأمني في استراتيجية دعم الأمن والاستقرار. وزاد لواء البعثة في كيفو الشمالية عدد قواعد التشغيل المتنقلة من ١٣ قاعدة قبل وقف إطلاق النار إلى ٣٧، أي بما يعادل ثلاثة أمثال تقريبا. وضاعف لواء كيفو الجنوبية تقريبا عدد قواعد التشغيل المتحركة فزادها من ٥ قواعد إلى ١١ قاعدة، مما مكّن البعثة من تعزيز تسيير الدوريات ورصد مدى الالتزام بوقف إطلاق النار. ومنذ دخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ، أُبلغ عن وقوع ٤٩٦ انتهاكاً تحققت البعثة من ١٨٩ منها، في حين اعتُبر أن ٥٤ منها لا تشكل انتهاكات. ولا تزال بقية الانتهاكات المبلغ عنها قيد التحقيق. وتوسّطت البعثة أيضاً لإنشاء مناطق "تراجع" محلية في مناطق الاحتكاك الرئيسية لتعزيز فض اشتباكات الجماعات المسلحة، وتقليل وقوع حوادث العنف والانتهاكات، وتعزيز اللجنة التقنية المختلطة المعنية بالسلام والأمن.

٢٨ - وكما وردت الإشارة في الفقرة ١٨، قامت البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بوضع خطة مشتركة في مجال العمليات تهدف إلى زيادة الضغط العسكري تدريجياً على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في المناطق التي تسيطر فيها على الأنشطة التجارية وعلى الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. ونُشرت ثمانية ألوية تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في أربعة "مثلثات" للعمليات في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وقامت البعثة بتقديم التوجيه والدعم اللوجستي. ويُتوخى من المرحلة الأولى من الإجراءات العسكرية تعزيز سلطة الدولة عن طريق تقليل سيطرة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تدريجياً على أبرز طرق ومواقع النشاط الاقتصادي. ومن المتوقع، ما إن تتمكن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من تشكيل قوات إضافية، أن تتوسع هذه المثلثات وتزداد كثافة العمليات، وذلك بالتزامن مع زيادة الإجراءات السياسية وتوسع نطاق عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة

الإدماج. ويُقدّم توجيه خاص بالعمليات وُضِعَ على نحو مشترك بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مخططاً تفصيلياً لتنسيق العمليات التي ستُنَفَّذُ ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وتلتزم جمهورية الكونغو الديمقراطية، بموجب هذا التوجيه، بتعيين قائد عام للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المنطقة، كما ينصّ التوجيه على تبادل موظفي الاتصال، وعلى الاضطلاع بإجراءات مشتركة تتعلق بالموظفين والتخطيط. ويحدد التوجيه الخاص بالعمليات أيضاً الدعم اللوجستي الذي يتعين على البعثة أن تقدمه للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في العمليات المخطط لتنفيذها على نحو مشترك.

٢٩ - ويكّمل الضغط العسكري على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الجهود التي جرى تنشيطها والمبذولة لتشجيع نزع سلاح عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتسريحهم وإعادة تمّ إلى الوطن وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم طوعاً. وتركز أنشطة البعثة المعززة في مجال نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج على دعم حملات التوعية التي تضطلع بها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي أدت إلى زيادة ملحوظة في الاتصالات مع القادة المتوسطي الرتبة في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أُعيد ما مجموعه ٥٦٢ من المقاتلين السابقين الروانديين ومعاليتهم إلى الوطن. وكما ورد أعلاه، تشارك البعثة بفعالية في المناقشات التقنية الدائرة بشأن متابعة مؤتمر كيسانغاني.

٣٠ - وقامت البعثة أيضاً بدعم الحكومة في الجهود التي بذلتها أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير لتشجيع قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في أوروبا على الموافقة على نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. ويبدو أن هذا أدى إلى إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بفصيل اتحاد التجمّع من أجل الوحدة والديمقراطية التابع لهذه الجماعة. بيد أن القادة المتطرفين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لا يزالون يقاومون التوصل إلى حل سلمي للمشكلة الناجمة عن استمرار وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المرجح أن تؤدي زيادة الضغط إلى زيادة التهديدات الموجهة إلى السكان المدنيين أو عمليات الانتقام التي تستهدفهم، كما حدث عندما شنت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا هجوماً على المشرّدين داخلياً في كينياندوني في ٤ حزيران/يونيه. وتسعى البعثة إلى التخفيف من هذه التهديدات عن طريق التواجد في المناطق المعرّضة لها، في حين تقوم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بتسيير دوريات مضادة فعالة وتضطلع بعدد أكبر من العمليات الأمنية. غير أن القدرة العملياتية

لل قوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على منع شن مثل هذه الهجمات أو مواجهتها لا تزال محدودة إلى حد كبير.

## خامساً - انتشار البعثة ووضعها العسكري

٣١ - وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٧٩٤ (٢٠٠٧)، منحت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الأولوية القصوى للأزمة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، مع التركيز خصوصاً على حماية المدنيين والقيام، في الوقت نفسه، بدعم عمليتي نيروبي وغوما. وألقت المهام المعقدة المطلوب القيام بها عبئاً كبيراً على العنصر العسكري في البعثة. وكما أشرت في تقريرتي السابق، أقيمت الحالة قيد الاستعراض الدقيق بهدف وضع توصيات لكفالة أن يتوافق نشر العنصرين المدني والعسكري في البعثة مع المهام الموكلة إليها.

٣٢ - وبناء على طلب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، اضطلع الجنرال موريس باريل (متقاعد) ببعثة تقييم عسكري للبعثة في الفترة من ١٩ إلى ٢٩ نيسان/أبريل، رافقه خلالها فريق صغير من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وركز الجنرال باريل، في إطار ولايته، على استعراض استراتيجية وقدرة العنصر العسكري في البعثة على دعم تنفيذ بلاغ نيروبي وبيانات الالتزام، بما في ذلك الدعم الذي تقدمه البعثة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والعمليات التي تضطلع بها على نحو مشترك مع هذه القوات. وبعد دراسة متأنية للتقرير الذي أعده الجنرال باريل عن البعثة التي اضطلع بها، يجري تنفيذ عدة تدابير لتعزيز تنفيذ الولاية العسكرية للبعثة.

## القيادة والمراقبة

٣٣ - في تقريرتي الخاص الثالث عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2004/650) المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤، اقترحت إعادة تنظيم الهيكل العسكري للبعثة، وهو ما وافق عليه مجلس الأمن في القرار ١٥٦٥ (٢٠٠٤). وقد شملت إعادة التنظيم هذه نشر قوات إضافية في الشرق (في إيتوري، وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وكاتنغا/كاسيس) للتصدي للتهديد الذي يطرحه استمرار وجود المجموعات المسلحة في تلك المناطق. ولكفالة القيادة الفعالة لهذه الجهود وتكاملها، أنشئ مقر فرقة في كيسانغاني.

٣٤ - وخلصت بعثة باريل الموفدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى أن مقر الفرقة في كيسانغاني لم يعد يوفر بنية القيادة والتحكم المثلى للقوة، وخاصة فيما يتعلق بالعمل العسكري للبعثة دعماً لعمليتي نيروبي وغوما في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وعلى ضوء تلك النتيجة،

ستجري إعادة هيكلة مقر القوة الحالي لإنشاء مقر متقدم للقوة في غوما، بما أن الاحتياجات التشغيلية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية تمثل الجهود الرئيسي للقوة. وسيواصل المقر الرئيسي العمل في كينشاسا. وسيجري استعراض الاحتياجات من الضباط العسكريين في كل مركز من أجل كفالة العدد الأمثل من الوظائف والمهام في كل مركز.

### استخدام القوة

٣٥ - قدم تقرير الخصاص الثالث أيضا في الفقرة ٧٥ (ب) و (ج) و (د) و (هـ) لمحة موجزة عن دور فاعل وقوي للبعثة في دعم عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي تستهدف الجماعات المسلحة، وتشمل: عمليات التطويق والبحث؛ وإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة؛ وردع الهجمات الانتقامية ومنعها. وقد كرر مجلس الأمن تأكيد ولاية البعثة فيما يتعلق باستخدام القوة على ذلك الأساس في قراره ١٧٥٦ (٢٠٠٧).

٣٦ - واستعرضت بعثة باريل دعم البعثة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ووضع القوة فيما يتعلق بحماية المدنيين وردع تهديدات الجماعات المسلحة عن طريق مجموعة متنوعة من التدابير، منها استخدام القوة. وخلصت إلى أن قواعد الاشتباك الرادعة للقوة والتدابير الموجزة في تقرير الخصاص الثالث تظل سارية تماما على الوضع الحالي. وأقرت بعثة باريل أيضا أنه يلزم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لإنجاز ولايتها، درجة عالية من القدرة على التنقل والمرونة لدى وحداتها. كما أن ثمة حاجة إلى استعداد لاستخدام القوة الملائمة وفقا لقواعد الاشتباك، لحماية المدنيين وتقديم الدعم لعمليتي نيروبي وغوما على السواء، بما في ذلك عن طريق العمليات العسكرية المشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

### دعم عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتدريبها

٣٧ - أبلغت مجلس الأمن في عدة مناسبات (التقرير التاسع عشر المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (S/2005/603)، والتقرير العشرون المؤرخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (S/2005/832)، والتقرير الثاني والعشرون المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (S/2006/759)، والتقرير الثالث والعشرون المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/2007/156)، والتقرير الرابع والعشرون المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (S/2007/671))، أن عدم قدرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على التخطيط والتنسيق والدعم اللوجستي الفعال لعملياتها يشكل عائقا رئيسيا أمام توطيد الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي التخفيض التدريجي للبعثة في نهاية المطاف. وتناولت بعثة باريل قضية دعم بعثة منظمة

الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والاضطلاع بعمليات مشتركة معها على النحو الصادر به ولاية في قرار مجلس الأمن ١٧٥٦ (٢٠٠٧) و ١٧٩٤ (٢٠٠٧).

٣٨ - وتعد محدودية القدرة العملياتية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعدم انضباطها شاغلا رئيسيا لوحدات البعثة المنشورة دعما لعمليات هذه القوات المسلحة. ويعد بناء قدرات القوات المسلحة أساسيا لتنفيذ مثل هذه العمليات، ولتحقيق ظروف التخفيض التدريجي للبعثة. وقد درب مشروع التدريب الأساسي المتواصل للبعثة ١٠ كتائب متكاملة للقوات المسلحة حتى الوقت الحاضر. ويتوقع تدريب ١٢ كتيبة إضافية من خلال مشروع التدريب الأساسي بحلول منتصف سنة ٢٠٠٩، حسب تنقل المقاتلين السابقين من خلال الدمج ووصولهم إلى مواقع التدريب. بيد أن مشروع التدريب الأساسي للبعثة لا يوفر إلا التدريب الأساسي القصير الأجل للوحدات المتكاملة المنتشرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا يعالج القضايا الهيكلية والعقائدية الجوهرية التي تؤثر على القدرة الإجمالية للقوات المسلحة. وتتصل هذه بالحاجة إلى إعادة هيكلة القيادة والتحكم في القوات المسلحة وتحسينها، وفي الوقت نفسه تعزيز المعنويات والانضباط.

٣٩ - وفي ضوء تجاربها مع مشروع التدريب الأساسي واستنتاجات بعثة باريل، تعكف بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على وضع مفهوم للعمليات للبرنامج التدريبي المعزز لفائدة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الجداول الزمنية للتنفيذ وتكاليفه المقدرة. ويتوقع أن يُضطر إلى زيادة عدد فرق العمل المدربة في البعثة من خمس إلى تسع. وفي حين يمكن تحقيق هذا في إطار مستويات القوة والقدرات الحالية، فإن التدريب المعزز سيتطلب دعما لوجستيا إضافيا وتمويلا مضمونا. وسيحتاج بناء قدرات وحدات القوات المسلحة إلى تجاوز مشروع التدريب الأساسي ليشمل الإشراف على وحدات القوات المسلحة أثناء العمليات. وبهذا المعنى، يتوقع أن تقوم الوحدات العسكرية للبعثة بالإشراف على القوات المسلحة في مسرح العمليات حتى مستوى السرية، بما في ذلك أثناء عمليات القتال. وسيلزم أن تتخذ البعثة التدابير الضرورية للإقلال إلى أدنى حد من المخاطر الإضافية المرتبطة بعمليات الانتشار وإضافة إلى ذلك، يتوقع أن تُدعى البعثة إلى الاضطلاع بدور تدريبي معزز في المرحلة المقبلة من دمج المجموعات المسلحة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة لعملية غوما للسلام. ولن يكون التدريب الذي تقدمه البعثة بديلا عن الجهود الأطول أجلا التي يلزم بذلها عن طريق الدعم الثنائي.

## الاحتياجات التشغيلية

٤٠ - يتطلب التنفيذ الفعال للولاية العسكرية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية القدرة على الاستجابة السريعة فوق منطقة شاسعة. وقد كانت لتركز الجهود في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية تداعيات كبرى على قاعدة موارد البعثة، وبخاصة في العمليات الجوية، والنقل البري، والإنفاق على البعثة وعناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتوفير الوقود. وقد فاقم تراجع قيمة دولار الولايات المتحدة وارتفاع تكاليف الوقود وأسعار غيره من الإمدادات الأساسية الضغط على القدرة التشغيلية للبعثة التي تعمل بأكثر من طاقتها أصلاً. وتنشأ عن عمليتي غوما ونيروبي مطالب إضافية على موارد البعثة، وكذلك الحاجة إلى قدرات جديدة أو إضافية لها آثار على الموارد. كذلك، قد تستلزم التغيرات في البيئة الأمنية في مناطق أخرى من جمهورية الكونغو الديمقراطية بدورها إدخال تعديلات على موارد البعثة. وسأراقب التطورات عن كثب وسأبلغ مجلس الأمن وكذلك الجمعية العامة، حسب الاقتضاء، بالتعديلات التي قد يلزم إدخالها على ولاية البعثة أو مواردها.

## سادساً - تنفيذ ولاية البعثة

### إصلاح قطاع الأمن

٤١ - في مجال إصلاح قطاع الأمن، وعقب عرض لوزير الدفاع عن الخطة العامة لإصلاح الجيش خلال اجتماع المائدة المستديرة المعني بإصلاح قطاع الأمن يومي ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير الذي أبلغت عنه في تقريره السابق، توصلت جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى اتفاق مع بلجيكا وجنوب أفريقيا من أجل المساعدة في تكوين قوة التدخل السريع الكونغولية التي يتوقع أن تشكل النواة الصلبة للجيش الكونغولي بعد إصلاحه. وتدريب جنوب أفريقيا لأول كتيبة لقوات التدخل السريع جار سلفاً في مورا بكاتنغا.

٤٢ - وقد أدت المناقشات بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وممثلي الخاص والشركاء الدوليين الآخرين إلى اعتراف متزايد بالروابط بين عمليات السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك إنشاء قوة للتدخل السريع. وفي تطور واعد، تشارك وزارة الدفاع وهيئة الأركان العسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل فاعل في عملية تخطيط متعددة المسارات قد تساعد على تجاوز الاختناقات، وإيجاد تعاضد بين إصلاح قطاع الأمن و "برنامج أماني" و عملية نيروبي.

## نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين

٤٣ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تم التوصل إلى اتفاق لإعادة إطلاق البرنامج الوطني لتزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين، الذي كان قد تم تعليقه منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في ضوء شواغل البنك الدولي بشأن إساءة إدارة أموال الصندوق الاستئماني المتعدد الجهات المانحة في إطار البرنامج الوطني السابق، اللجنة الوطنية لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، وافق البنك الدولي على تمويل إضافي قدره ٥٠ مليون دولار لمساعدة الحكومة على إكمال أهداف البرنامج. ويأتي هذا التمويل إضافة إلى منحة قدرها ٢٢ مليون دولار من مصرف التنمية الأفريقي لأنشطة إعادة الإدماج. وسيلزم الحكومة إنشاء عدد من "شكليات الفعالية" لكي يقوم البنك الدولي بتقديم أموال إضافية. بيد أنه حرت الموافقة على صندوق لإعداد المشاريع بقيمة ٤ ملايين دولار من أجل تحريك عملية التسريح.

٤٤ - وتقديرًا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن هذه المرحلة الأخيرة من نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين ستشمل ما مجموعه ٢٠٧ ١٣٠ مقاتلين. ويضم هؤلاء حوالي ١٠٣ ٧٩ من مقاتلي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إضافة إلى العدد التقديري للمقاتلين في المجموعات المسلحة التي وقعت على بيانات الالتزام، على نحو ما حدد من خلال عملية المسح التي أجرتها الحكومة والشركاء الدوليون في نيسان/أبريل. لكن يتوقع أن يتقلص هذا العدد بشكل كبير بعد تحديد معايير أهلية الاستفادة. وفي ٢٩ أيار/مايو، اتفق البنك الدولي والحكومة على خريطة طريق توخت إطلاق البرنامج الوطني لتزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين في حزيران/يونيه باستخدام تمويل صندوق إعداد المشاريع، وتلاها إطلاق البرنامج برمته في تموز/يوليه.

## سيادة القانون

٤٥ - تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تيسير جهود أمانة المجلس الأعلى للقضاء لإجراء جرد للموارد البشرية والمادية في المحاكم في جميع أنحاء البلد. وستستخدم نتائج الجرد لزيادة قدرة واستقلالية الجهاز القضائي، بما في ذلك من خلال تعيين القضاة ونشرهم. وفيما يتعلق بالسجون، سيجري تكثيف المساعدة التقنية من البعثة إلى اللجنة الوزارية المعنية بإصلاح نظام السجون، مع التركيز على مجموعة عناصر إصلاح السجون والتدريب.

٤٦ - ولتعزيز العدالة العسكرية ومكافحة الإفلات من العقاب، واصلت البعثة دعم عدد من المبادرات منها: تدريب القضاة والمحققين العسكريين في التحقيقات المتعلقة بالجرائم

الجنسية؛ وتمويل إنشاء سجن عسكري؛ وتدريب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن الالتزامات القانونية للأفراد العسكريين فيما يتعلق بالجرائم الجنسية والقائمة على نوع الجنس؛ وتدريب موظفي العدالة العسكرية، بمن فيهم موظفو السجون. وتقوم البعثة ووزارة الدفاع بتحديد سبل تعزيز فهم القضاة العسكريين التابعين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في شرق البلد للقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي وتنفيذه.

### الانتخابات المحلية

٤٧ - منذ صدور تقرير الأخير، قررت السلطات الانتخابية الكونغولية استكمال سجل الناخبين بحيث يراعي عودة المشردين داخلياً واللاجئين والأشخاص الذين بلغوا سن التصويت منذ انعقاد انتخابات عام ٢٠٠٦. وبدون هذا التنقيح ستُحرم ملايين عدة من أهالي جمهورية الكونغو الديمقراطية من حقها في التصويت. غير أن هذا القرار يعطل بالضرورة الانتخابات المحلية حتى منتصف عام ٢٠٠٩. ويتشاور الأب مالو، رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، حالياً مع الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والشركاء الدوليين فيما يتعلق بتنظيم الانتخابات المحلية. ويتوقع أن تسفر المشاورات التي يجريها عن إعلان الجدول المنقح. وآلت الحكومة والبرلمان على أنفسهما أن يعجلا بعملية اعتماد قوانين أساسية تتعلق بإنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وهي الهيئة الخلف للجنة الانتخابية المستقلة؛ واللامركزية، وتوزيع المقاعد، والدوائر الانتخابية. وضاعفت البعثة من أنشطتها من أجل المساعدة على التحضير للانتخابات المحلية وعقدتها كما جاء في الولاية التي ناطها بها المجلس في القرار ١٧٩٧ (٢٠٠٨).

### سابعاً - الحالة الإنسانية

٤٨ - على الرغم من انخفاض عدد المصادمات بين الجماعات المسلحة، فإن المناوشات المستمرة واصلت ثني المشردين داخلياً عن العودة، كما تسببت عمليات الانتشار العسكري الموجهة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في مزيد من التشريد في كيفو الشمالية. ونتيجة لهذا، ارتفع عدد المشردين داخلياً في كيفو الشمالية إلى ٨٥٧ ٠٠٠. وامتد تواجد المشردين داخلياً أيضاً إلى كيفو الجنوبية، مما رفع عددهم الإجمالي إلى ٣٤٨ ٠٠٠. وزاد بشكل عام حجم وصول المساعدات الإنسانية إلى كيفو الشمالية والجنوبية، مما سمح بالوصول إلى الجيوب المعزولة التي تعيش فيها جماعات السكان المستضعفين، إلى جانب جماعات المشردين داخلياً التي لم تكن معروفة من قبل. بيد أن معدلات سوء التغذية ارتفعت

بشكل ملحوظ في بعض مناطق كیفو الشمالية، وواجه برنامج الأغذية العالمي انخفاضاً هائلاً في الإمدادات التي يقوم بإيصالها وذلك بسبب الزيادة العالمية في أسعار الأغذية.

٤٩ - واستمرت الحالة الإنسانية في التحسن في مناطق أخرى من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم تعد كانتغا تستضيف المشردين داخلياً الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، واستمر اللاجئون الكونغوليون في العودة من تزانيا. وفي إيتوري، انخفض عدد المشردين داخلياً إلى النصف بسبب ازدياد العودة في الشهور الأخيرة.

٥٠ - وارتفعت الاحتياجات إلى تمويل خطة العمل الإنسانية بنسبة ٢٨ في المائة، من ٥٧٥ مليون دولار إلى ٧٣٦ مليون دولار، في أعقاب الاستعراض نصف السنوي الذي أجرى للخطة. وترجع الزيادة في الاحتياجات في المقام الأول إلى حالات الطوارئ الجديدة في مجال التغذية؛ وارتفاع أسعار الطعام والنقل؛ وتفشي الكوليرا والأمراض التي تنقلها المياه بشكل أكبر من المتوقع. وبلغ مجموع التمويل المتزّم به لخطة العمل الإنسانية ٢٦٠ مليون دولار حتى ١٥ حزيران/يونيه، إلى جانب التعهدات الإضافية المقدّرة بـ ٧٧,٥ مليون دولار.

## ثامناً - الإصلاح المؤسسي والإنعاش الاقتصادي

٥١ - على الرغم من انعدام القدرات وصعوبة الظروف الاقتصادية، استمر إحراز تقدم نحو تحقيق الإصلاح المؤسسي والإنعاش الاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب الرئيس كايلا عن عزمه على عقد اجتماع مائدة مستديرة لاستعراض التقدم المحرز وتحديد العقبات التي تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية الرئيسية للحكومة. ومن بين الإصلاحات الهيكلية التسعة في المجال الاقتصادي/المالي اللازمة للوصول إلى نقطة الإنجاز المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، نفذت سبعة إصلاحات. وأحرز تقدم في تنظيم رواتب الموظفين المدنيين والموظفين العمامين. وبالإضافة إلى هذا، وتماشياً مع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبمساعدة من البعثة، أطلق وزير التخطيط رسمياً في أيار/مايو فريقاً عاماً تحضيرياً يتألف من ممثلي ٤٤ منظمة من منظمات المجتمع المدني العامة، وممثلين لمائتين وشركاء دوليين آخرين. وسيقوم الفريق بتيسير المشاورات على مستوى المقاطعات والمستوى الوطني بشأن فعالية المعونة والإدارة العامة.

٥٢ - ولا يزال البرلمان يتطور ليصبح هيئة دستورية رئيسية تمارس مهامها في مراقبة الحكومة بشكل متزايد، عن طريق اللجان المعنية بالتحقيق ومساءلة الوزراء. وخلال دورة البرلمان العادية المعقودة خلال الفترة من ١٥ آذار/مارس إلى ١٥ حزيران/يونيه، اعتمد عدة قوانين، منها قانون عن التمويل العام للأحزاب السياسية وإصلاح المؤسسات العامة. وفي

سبيل التعجيل بالإجراءات المتعلقة بالقوانين الرئيسية المعلقة، بدأ البرلمان دورة استثنائية مدتها ٣٠ يوماً في ١٦ حزيران/يونيه. وتشمل الأولويات التشريعية المباشرة للبرلمان اعتماد قانون اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة؛ وقانون منظمة العفو المتعلق بكيفو الشمالية والجنوبية المتوخى في بيانات الالتزام؛ وفي نهاية المطاف اعتماد قوانين اللامركزية الثلاثة.

٥٣ - وبقي جون - بيير بمبا، عضو مجلس الشيوخ، خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ مغادرته في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، في أعقاب حدوث مصادمات عنيفة في كينشاسا بين قوة الحماية الشخصية التابعة له وقوات الأمن الحكومية. وفي ٢٤ أيار/مايو، أُلقت السلطات البلجيكية القبض على عضو مجلس الشيوخ بمبا، منفذة بذلك أمراً صدر مختوماً عن المحكمة الجنائية الدولية في ٢٣ أيار/مايو. وصدر الأمر في أعقاب قيام المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في أحداث وقعت في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ إلى آذار/مارس ٢٠٠٣، حينما تدخلت حركة تحرير الكونغو بقيادة السيد بمبا عسكرياً لتقديم الدعم إلى أنجي - فيلكس باتاسي، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى السابق. ووجهت المحكمة إلى السيد بمبا ما مجموعه خمس تهم تتعلق بجرائم حرب وثلاث تهم تتعلق بجرائم ضد الإنسانية ارتكبت في أراضي الجمهورية. وعضو مجلس الشيوخ بمبا محتجز حالياً لدى السلطات البلجيكية في انتظار نقله المتوقع إلى لاهاي.

٥٤ - وتصادف القبض على عضو مجلس الشيوخ بمبا مع نقاش دار بين أحزاب المعارضة بشأن اختيار متحدث باسم المعارضة، تماشياً مع قانون مركز المعارضة. وفي ٢٤ أيار/مايو، أصدر المكتب السياسي لحركة تحرير الكونغو بياناً أعرب فيه عن أسفه "لتسييس الإجراءات القضائية الذي بدأه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية". وفي ٢٥ أيار/مايو، أصدرت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بياناً أحاطت فيه علماً بالقبض على عضو مجلس الشيوخ بمبا، إلا أنها لم تصدر أي تعليق. وفي مقاطعة خط الاستواء، موطن بمبا، تظاهر حوالي ٣٠٠٠ من مؤيدي حركة تحرير الكونغو في ٢٦ أيار/مايو في مبانداكا للاحتجاج على الاعتقال، مما تسبب في حدوث خسائر بسيطة في مكتب البعثة. وفي ٢٨ أيار/مايو، نظم حوالي ١٠٠٠ من مؤيدي حركة تحرير الكونغو مظاهرة سلمية في كينشاسا دعوا فيها إلى الإفراج عن عضو مجلس الشيوخ بمبا.

٥٥ - ولا تزال المؤسسات الحكومية في المقاطعات آخذة في التطور، كما تمت تسوية بعض النزاعات السياسية في المقاطعات خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وبدأت أيضاً معالجة بعض المشاكل المالية واللوجستية التي كان يواجهها نواب المقاطعات في البداية، من قبيل عدم وجود أماكن للإقامة وأماكن للمكاتب وغير ذلك من الموارد. غير أنه ظهرت مزاعم جديدة

تتعلق بفساد أعضاء حكومات المقاطعات ومجالسها واختلاسهم للأموال العامة، مما عرقل أعمال الهيكل الحكومية في مانبيما وكينشاسا ومقاطعة خط الاستواء وكيفو الجنوبية.

٥٦ - وفي مسعى لتحسين كفاءة الحكومة وتنسيق عملها على المستوى المحلي، قامت البعثة بتيسير إنشاء لجنة لتنمية المقاطعات في كاتنغا في كانون الثاني/يناير، جمعت السلطات المحلية، والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني، والقطاع الخاص. وتم تبادل الدروس المستفادة من تجربة كاتنغا في الاجتماع الوطني لوزراء التخطيط بالمقاطعات في آذار/مارس، وأنشئت ثلاث لجان أخرى في بوندونو ومونيما والمقاطعة الشرقية. ويجري إنشاء لجان غيرها في مقاطعة خط الاستواء وكاساي الغربية وكاساي الشرقية.

٥٧ - غير أنه لا تزال هناك تحديات هامة يتعين التصدي لها. وتحقق تقدم بسيط في تنفيذ برنامج الحكومة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، شمل "عقد الحوكمة" الذي يتوخى حدوث إصلاحات في عدد من المجالات الرئيسية. وتزايدت الانتقادات العامة أيضاً بسبب عدم حدوث تقدم في المجالات الخمسة التي حددها الرئيس، وهي الصحة، والتعليم، والمياه والكهرباء، والهيكل الأساسية، والعمالة. وعلى الرغم من إنشاء لجنة وطنية لاستعراض عقود التعدين في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، لا يزال توزيع امتيازات التعدين وإدارتها يفتقر إلى الشفافية. وتزايدت حالة السخط بسبب وجود دلائل على تدهور الاقتصاد وارتفاع كبير في تكاليف المعيشة، مما يؤثر بشكل متزايد على سكان الحضر.

## تاسعاً - حقوق الإنسان

٥٨ - ظلت حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير مدعاة للقلق البالغ. فلا تزال إجراءات الإعدام التعسفي، والتعذيب، والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، والعنف الجنسي، والتدخل في إقامة العدل، بالإضافة إلى ترويع المدافعين عن حقوق الإنسان وتهديدهم، تعرقل التقدم في هذا المجال.

٥٩ - وتثير النتائج التي أسفرت عنها تحريات البعثة عن الأحداث التي جرت في مقاطعة الكونغو السفلى القلق بشكل خاص. وكما أشرت في تقريرها السابق، أرسلت البعثة فريقاً متعدد التخصصات إلى مقاطعة الكونغو السفلى للتحقيق في الأحداث التي وقعت في شباط/فبراير وأذار/مارس، بما في ذلك مزاعم وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان واستخدام الشرطة الكونغولية الوطنية للقوة بشكل غير متكافئ. وتوصل تقرير الفريق إلى مصرع ما لا يقل عن ١٠٠ شخص من جراء المصادمات، وذلك في تناقض حاد مع الرقم الرسمي للوفيات الذي يفيد بوقوع ٢٧ ضحية. ويشير التقرير إلى أن الضحايا هم في المقام الأول

أعضاء في حركة بوندو ديا كونغو، على الرغم من أن عدداً من المدنيين فقدوا حياتهم أيضاً نتيجةً للعنف الذي ارتكبه المنتمون إلى الحركة. وقُتل أيضاً ضابطاً شرطة.

٦٠ - ويشير التقرير إلى أن ارتفاع عدد القتلى نتج، في المقام الأول، عن استخدام الشرطة الوطنية الكونغولية للقوة بلا داع أو بصورة مفرطة، وكان في بعض الحالات نتيجةً لإجراءات الإعدام التعسفي. وثبتت مسؤولية الشرطة الوطنية المدنية أيضاً عن التخريب المنهجي لأكثر من ٢٠٠ مبن (معابد ومحال إقامة تتبع أعضاء من حركة بوندو ديا كونغو وغير الأعضاء فيها على السواء) في قرى كثيرة في مقاطعة الكونغو السفلى، وانتشار أعمال نهب المساكن الخاصة على نطاق واسع. وأكد اكتشاف مقابر حُفرت حديثاً، بالإضافة إلى تطابق أقوال الشهود، وجود مقابر جماعية لأشخاص قُتلوا خلال العمليات الموجهة ضد أفراد حركة بوندو ديا كونغو. وأُرسل تقرير فريق التحقيق إلى الحكومة التي رفضت الاستنتاجات التي خلص إليها، وتعتزم القيام بتحقيقاتها القضائية الخاصة في الأحداث. ونشرت البعثة التقرير بشكل علني في ١٣ حزيران/يونيه. وأُعربت البعثة مراراً وتكراراً عن قلقها إزاء أساليب العنف التي اتبعتها الحركة خلال الأحداث التي جرت في شباط/فبراير وآذار/مارس، وفيما يتعلق باستخدام السلطات للقوة بشكل غير متكافئ.

٦١ - وعودةً إلى الشرق، لا تزال حالة حقوق الإنسان في كينغو الشمالية مدعاة للقلق البالغ. والبعثة حالياً بصدد التحقيق في مزاعم خطيرة تتعلق بمقتل ما لا يقل عن ٢٧ شخصاً على الأقل بشكل عمدي عندما شن المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب هجمات على قرية ماشانغو والمناطق المحيطة في تجمُّع بوكومبو (منطقة روتشورو) خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ نيسان/أبريل. وبالإضافة إلى هذا، يُزعم أنه في التجمع نفسه، يتحمل المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وكذا ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين، وإن كان بقدر أقل، المسؤولية عن القتل المتعمد لأكثر من ١٠٠ شخص، وذلك اعتباراً من كانون الثاني/يناير. وشُرِّد بفعل تلك الأزمة التي تزداد تفاقمًا قرابة ٦٥ ٠٠٠ شخص.

٦٢ - ولا يزال تدخل السلطات السياسية والعسكرية، وعدم الرغبة في التحقيق في الانتهاكات الخطيرة؛ والفساد والافتقار إلى القدرة تعرقل بشكل خطير إقامة العدل في مختلف أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي بيان مشترك، أدان مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وممثلي الخاص علناً الحكم بالإعدام على ثلاثة مدنيين في ٢١ أيار/مايو، والمخالفات العديدة في محاكمة الأشخاص الذين اتُّهموا بقتل سيرج ماهيشي، الذي كان يعمل في السابق صحفياً بإذاعة أو كابي. وفي مقاطعة الكونغو السفلى، وقع عدد من الضحايا من أعضاء حركة بوندو ديا كونغو يفوق عددهم ١٥٠ عضواً، كان قد أُلقي القبض عليهم

في سياق متصل بالأحداث، ضحايا للتعذيب أو لأشكال أخرى من المعاملة القاسية واللاإنسانية على أيدي قوات الأمن. وفي ٢٢ أيار/مايو، حُكم بالإعدام على ثلاثة من أعضاء حركة بوندو ديا كونغو البالغ عددهم ٢٢ عضواً، ممن حوكموا أمام المحكمة الابتدائية في مبانزا نغونغو، في حين تم الإفراج عن أربعة، وحُكم على ١٥ آخرين بالسجن لمدة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ عاماً. وحوكم أربعة ضباط شرطة وثبتت إدانتهم بالاغتصاب والحرق العمد، كما أُلقي القبض على ثلاثة من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لما زُعم من قتلهم لثلاثة من أعضاء حركة بوندو ديا كونغو. غير أنه حتى الآن لم توجه لأي أفراد آخرين من قوات الأمن تُهم تتعلق بالجرائم الخطيرة الأخرى المتصلة بالأحداث التي وقعت في مقاطعة الكونغو السفلى.

### حماية الطفل

٦٣ - إثر التوقيع على بيانات الالتزام، ازداد عدد الأطفال الذين سرحوا من الجماعات المسلحة أو هربوا والتمسوا المساعدة من القوات العسكرية في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن أشير إلى ادعاءات بعمليات تجنيد ينفذها ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين منذ شهر شباط/فبراير الفائت في منطقة الشمال الكبير الواقعة شمال كيفو، وأفيد عن عمليات تجنيد للأطفال يضطلع بها المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في منطقة الشمال الصغير من المقاطعة. كما أفيد عن قيام القوات الديمقراطية لتحرير رواندا/اتحاد التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية وجماعة الماي ماي الجديدة الموجودة في منطقة روتشورو في شمال كيفو بتجنيد الأطفال. وأطلقت البعثة حملة لتشجيع أطراف مؤتمر غوما الموقعة على بيانات الالتزام على التقيد بالتزامها بتسريح الأطفال. وثمة جهود تبذل أيضاً لضمان تسريح الأطفال المجندين في الجماعات المسلحة قبل البدء بأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المنطقة.

### العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس

٦٤ - لا تزال مكافحة العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس تشكل تحدياً معقداً في كل قطاع من أنشطة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أوفدت واحدة من كبار المستشارين/المنسقين المعنيين بالعنف الجنسي إلى البعثة لدعم جهود منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها أثناء تعزيز دور الحكومة الريادي، وعلى الأخص في وضع خطة عمل واستراتيجية على نطاق البلد لمكافحة العنف الجنسي. وركزت كبيرة المستشارين اهتمامها على تلبية الحاجة الملحة لجمع البيانات وتحليلها بطريقة منهجية، وعلى وضع صورة شاملة للمبادرات اللازمة لمكافحة العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس.

٦٥ - ومع أن البيانات لا تزال غير دقيقة، فقد ظهرت مؤشرات تدل على أن ما يقرب من ثلث ما أفادت به المبادرة المشتركة من حالات جديدة هي حالات ناشئة من شمال كيفو، ولا سيما من أوساط المرشدين داخلياً. كما أفيد عن ازدياد العنف الجنسي في جنوب كيفو، وعن صلة ذلك بتنامي انعدام الأمن في مينوبا وبتحركات جديدة للسكان. ويجدر بالإشارة أن هناك زيادة عامة في عدد مرتكبي حوادث العنف الجنسي المبلغ عنها من المدنيين والقصر (دون الثامنة عشرة)، وذلك حسب تقارير واردة من المبادرة المشتركة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

٦٦ - وقد أطلقت الحكومة مختلف الحملات لمنع هذه الحوادث. وأطلق وزير شؤون نوع الجنس والأسرة والطفل حملة إعلامية وطنية بشأن العنف الجنسي في إطار المبادرة المشتركة، في حين وضع وزير الدفاع والداخلية خطة عمل وطنية موجهة إلى الجيش والشرطة لتوعية قوات الأمن بالعنف الجنسي.

٦٧ - ويرغم ازدياد الوعي الوطني والدولي والقلق إزاء العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما زال عدد كبير من مرتكبي هذا العنف يفلت من العقاب. وقد سجلت البعثة ارتفاعاً مقلقاً في عدد رجال الشرطة الذين اعتُبروا مرتكبين لهذا العنف، ولا سيما ضد النساء في الاحتجاز. ونادراً ما يبدان أو يقاضى معظم مرتكبي هذا العنف حتى وإن تم التعرف عليهم. إذ لم يحاكم سوى عدد قليل من رجال الشرطة، ولا يوجد أي دليل على مقاضاة ضباط كبار. وتؤكد تقارير مستمرة عن الإفلات من العقاب على العنف الجنسي إما تيسير السلطات المحلية للتوصل إلى اتفاقات غير قضائية بين الضحايا ومرتكبي العنف أو توفير الحماية المباشرة لمرتكبي العنف من المقاضاة.

٦٨ - وتتابع البعثة عملها مع السلطات القضائية والسياسية لتذليل العقبات التي تحول دون مقاضاة كبار ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المتهمين بارتكاب جرائم ذات صلة بالعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس. ووضعت البعثة خريطة طريق ستقدمها إلى وزارة العدل تقترح فيها تدابير فعلية لإحراز تقدم على المدى القريب في استئصال ثقافة الإفلات من العقاب.

## عاشراً - ملاحظات

٦٩ - إن إيجاد تسوية للأزمة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإنشاء مؤسسات حكومية شرعية هما معياران مرجعيان حاسمان للتخفيف التدريجي لعناصر البعثة. والتقدم المطرد الآخذ في الظهور هو أمر مشجع ولكن ينبغي تسريعه. ويزداد تولى الجمعيات الوطنية والمحلية

للمسؤوليات المحددة لها بموجب الدستور، على الرغم من الافتقار الشديد إلى الموارد والقدرات.

٧٠ - ويواصل المسؤولون الحكوميون السعي إلى التوصل إلى حلول للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الشعب الكونغولي. ولا يزال البرنامج الحكومي للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ و "المحالات الخمسة" تعتبر بمثابة نهج مجد للتنمية والإصلاح يستحق دعم المجتمع الدولي. وتستحق الإصلاحات الأخرى الأساسية لإحراز تقدم اهتماما عاجلا، بما في ذلك ترسيخ سيادة القانون وإمكانية وصول الجميع إلى مؤسسات قضائية عاملة؛ ومضاعفة الجهود لسيط سلطة الدولة وتوفير الخدمات الأساسية؛ وإدارة الموارد الطبيعية بشفافية وفعالية.

٧١ - وفي الشرق، سيتوقف نجاح عمليتي غوما ونيروبي في المدى البعيد على استدامة الالتزام السياسي لجميع أصحاب الشأن الوطنيين وعلى حسن نية كل الأطراف، وكذلك على استمرار دعم الشركاء الدوليين لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمكن اعتبار الهياكل المنشأة بموجب "برنامج أماني"، ولا سيما اللجنة التقنية المختلطة المعنية بالسلام والأمن واللجنة الفرعية للشؤون الإنسانية والاجتماعية، آليات ضرورية لتنفيذ بيانات الالتزام، ولبناء الثقة فيما بين الأطراف، ولمعالجة مخنة عدد كبير من المشردين داخلياً واللاجئين.

٧٢ - ولكن بالرغم من الجهود الكبيرة المستثمرة في اللجنة التقنية المختلطة المعنية بالسلام والأمن، فإن عدم إحراز تقدم بشأن القضايا الأساسية وازدياد التوترات على أرض الواقع في الأسابيع الأخيرة قد يشل تنفيذ عملية غوما. وثمة حاجة إلى أن تتخذ الأطراف إجراءات فعلية وواضحة تنسجم مع روح مؤتمر غوما. ومع أن هناك اتفاقاً بوقف إطلاق النار قد تم التقييد به إلى حد كبير، تشكل الصدمات الأخيرة مصدراً متزايداً للقلق، إلى جانب عمليات التجنيد المستمرة التي تنفذها الجماعات المسلحة. وستكون الخطوات القادمة حاسمة. ولم يبت بعد في القضايا المعقدة، مثل الطرائق المتبعة لترع السلاح والتسريح وإعادة التوطين والدمج التي تعد أساسية لفض اشتباك القوات. ونظراً لعدم تحقيق تقدم بشأن هذه القضايا الرئيسية، يحول ارتفاع معدل العنف، لا سيما ضد النساء والأطفال، في مناطق تهيمن عليها الجماعات المسلحة دون عودة الكثيرين من المشردين داخلياً إلى مجتمعاتهم الأصلية.

٧٣ - وأحث بشدة حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وكذلك المجتمع الدولي، على مواصلة الزخم في تنفيذ إعلان نيروبي وأحكام قرار مجلس الأمن ١٨٠٤ (٢٠٠٨). وقد أتاحت نتائج مؤتمر كيسانغاني الفرصة للحد من التهديد الذي تشكله القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بالوسائل السلمية. وينبغي أن تسهم العودة المبكرة للمقاتلين الروانديين السابقين إلى وطنهم في تخفيض معدل العنف في كیفو الشمالية وكيفو

الجنوبية. وفي الوقت ذاته، سيتطلب نقل عناصر تابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا اختارت عدم العودة داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية تحضيراً متأنياً ومشاورات وثيقة مع المجتمعات المضيفة المحتملة. وفي غضون ذلك، ستواصل البعثة دعم جهود الحكومة الرامية إلى معالجة مسألة عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي ما زالت ترفض نزع السلاح.

٧٤ - ويقتضى إنشاء قوات مسلحة مهنية ومقتدرة ومسؤولة لجمهورية الكونغو الديمقراطية هدفاً ذا أهمية حاسمة لإرساء الأمن والاستقرار وإقامة سلطة شرعية للدولة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما يعد إنشاء قوات مسلحة فعالة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تحترم حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ضرورياً لتحقيق السلام والاستقرار في جميع أرجاء البلد وإنشاء قوة رد سريع، وفقاً لما تنص عليه خطة الحكومة لإصلاح قطاع الأمن، سيعمل على تعزيز القدرة التنفيذية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مواجهة التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة، وسيمثل خطة هامة نحو الإصلاح العام لهذه القوات. وأحث الحكومة وشركاءها الدوليين على إقرار عمليتي نيروبي وغوما وعلى إنشاء قوة للرد السريع، باعتبارهما إجراءين متداعمين سيتيحان الفرصة لإحراز التقدم نحو تطبيق المعايير الأساسية المحددة في تقرير الرابع والعشرين.

٧٥ - ويجب أن تكون حوادث شهري شباط/فبراير وآذار/مارس التي وقعت في مقاطعة الكونغو السفلى وعواقبها بمثابة تذكرة للتحديات التي ما فتئت تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية في نشر ثقافة سياسية للحوار والمصالحة، وكذلك لسيادة القانون. وأنشد جميع القادة السياسيين وأتباعهم نبذ العنف، وأحث الحكومة على مساءلة أي فرد من أفراد قوات الأمن وحركة بوندو ديا كونغو عن أي انتهاك لحقوق الإنسان والاستخدام المفرط للقوة.

٧٦ - وإني لأشعر بقلق بالغ إزاء ما يشكله جيش الرب للمقاومة من تهديد متنام على الأمن الإقليمي، الذي استأنف مؤخراً عمليات الخطف وشن الهجمات على المدنيين على امتداد المناطق الحدودية المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. وينبغي إبقاء الباب مفتوحاً أمام الحل السياسي وأحث جيش الرب للمقاومة على التوقيع على اتفاق السلام النهائي دون مزيد من التأخير. وأرحب أيضاً بجهود الأطراف الفاعلة الإقليمية لاتباع نهج تنسيقي إزاء جيش الرب للمقاومة. وفي الوقت ذاته، ستواصل البعثة العمل مع حكومة الكونغو الديمقراطية لحماية المدنيين ولاحتواء جيش الرب للمقاومة في منطقة منتزه غارامبا ضمن حدود قدراتها الحالية. بيد أن البعثة توسعت توسعاً يفوق قدراتها، وأخذت تواجه زيادة في الطلبات فيما يتعلق بدعم عمليتي نيروبي وغوما. وستحتاج البعثة إلى المزيد من

القدرات عندما تكلف بتقديم دعم إضافي إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يتجاوز الأنشطة الحالية المتوخاة لمواجهة التهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة.

٧٧ - وتحتاج البعثة، لتنفيذ ولايتها، إلى معدل مرتفع لتنقل وحداتها ومرونتها. ووفقاً للفصل السابع من ولايتها، يتعين على البعثة أيضاً أن تكون مستعدة لاستخدام القوة المناسبة وفقاً لقواعد الاشتباك من أجل حماية المدنيين ودعم عمليتي نيروبي وغوما معاً، بما في ذلك من خلال عمليات عسكرية مقررة ومشاركة مع القوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تنفذ وفقاً لولايتها. وحسبما تنص عليه الفقرتان ٣٥ و ٣٦، فإن الإجراءات التي تتخذ لدعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المنصوص عليها في تقرير الثالث الخاص ما زالت تنطبق تماماً على الحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن القوة لا تستخدم دون أي تعرض حفظة السلام أو المدنيين للمخاطر. ومن المهم إدراك خطر انتقام القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من المدنيين أو من جماعات مسلحة أخرى رغم الجهود القصوى التي تبذلها البعثة.

٧٨ - وقد طالب مجلس الأمن، في قراره ١٧٩٤ (٢٠٠٧)، بوضع استراتيجية شاملة لمكافحة العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد واصلت البعثة العمل مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة تعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمواجهة التحديات لوضع هذه الاستراتيجية، بالنظر إلى نطاق وتعقد هذه المشكلة، إضافة إلى عدد ونطاق المبادرات المقدمة من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمعين المدني والدولي. وتلزم أيضاً مضاعفة الجهود الجارية لتعزيز الجهاز القضائي من أجل وضع نهاية لثقافة الإفلات من العقاب وقد كثفت البعثة والأمانة العامة المشاورات مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجهات المانحة وكيانات أخرى من كيانات الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى نهج شامل يتضمن إجراءات مباشرة وطويلة الأجل معاً ويعزز ملكية الكونغوليين وقدرتهم على العمل المستدام. وإني أرحب بما أعربت عنه الحكومة من التزام بمعالجة بلاء العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس بأقصى الجدية التي يستحقها وأحث السلطات الكونغولية على اتخاذ تدابير فعالة، وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة وسيادة القانون، لتحميل الجناة المسؤولية.

٧٩ - ويستحق شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي أن يتقيد حفظة السلام المدنيون والعسكريون التابعون للبعثة بأعلى معايير السلوك. فالأمم المتحدة ملتزمة ببذل كل جهد للحفاظ على احترام وثقة الشعب الذي تخدمه في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتحقيقاً لذلك، قرر ممثلي الخاص أن يلتزم مشورة فريق خبراء مستقل رفيع المستوى بشأن

السبل التي يمكن بها للبعثة أن تعزز جهودها لمنع سوء السلوك من جانب أفرادها ولضمان تحميل من يرتكبون سلوكا غير مقبول مسؤولية أفعالهم. وسيضم الفريق أعضاء كونغوليين وأعضاء دوليين على حد سواء.

٨٠ - وأود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، آلان دوس، لما بذله من جهود في مواكبة جمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء توطيد السلام، وكذلك للموظفين الدوليين والوطنيين في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي فريق الأمم المتحدة القطري. كما أعرب عن تقديري المتواصل للبلدان المساهمة بأفراد شرطة وقوات في البعثة، ولأفرادهم النظاميين، وكذلك للبلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية التي تقدم الدعم اللازم لاستدامة التقدم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.